

أكدت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن وزارة التجارة والصناعة تعزز خلال الفترة المقبلة إعطاء الضوء الأخضر لفروع التموين بعمل عروض خاصة وتخفيض للاسعار، مشيرين إلى أن نسبة الدعم الحكومي على بعض المنتجات ستكون موجهة للمواطنين مما يفتح الباب للتلاعب في الاموال العامة. وأضافت المصادر أن

هذا التوجه سيفتح المجال للتلاعب بالأسعار خاصة ان المستهلك لا يعلم السعر القديم للمنتج قبل عملية تخفيض الاسعار. وأشارت المصادر إلى أن المستهلك فقد الثقة في بعض عروض تنزيلات الاسعار التي تقوم بها بعض الشركات بسبب التلاعب التي تتم، محذرين في الوقت نفسه من انتقال هذه العدوى إلى فروع التموين.



الأخبار الاقتصادية

35
الغذاء
31 أغسطس 2010

يبدأ العمل به اعتباراً من بداية عام 2011 ويحقق السرعة والدقة لدى تنفيذ التحويلات المالية

العبء العزيم: تطبيق نظام «أيبان» بالكويت لتطوير العمل بالجهاز المصرفي ومواكبته للتطورات الدولية

كونا: قال محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم العبدالعزيم انه في إطار حرص بنك الكويت المركزي الدائم على تطوير العمل بالجهاز المصرفي الكويتي ومواكبته للتطورات الدولية في مجال الصناعة المصرفية فقد نشأت فكرة تطبيق نظام «أيبان» في الكويت الذي يحقق التوحيد الدولي لهيكل الحسابات المصرفية بما يمكن أنظمة التقنية لدى المصارف من تحقيق عضري السرعة والدقة لدى تنفيذ التحويلات المالية.

تطبيق النظام

وأوضح محافظ بنك الكويت المركزي في تصريح لـ «كونا» أن مشروع تطبيق نظام «أيبان» (رقم الحساب المصرفي الدولي) بالكويت بدأ من خلال تشكيل فريق عمل قام بدراسة أنظمة تقييم الحسابات لدى البنوك المحلية للوصول إلى الصيغة الملائمة لهيكل الحسابات المصرفية بالكويت والتي تتكون من 30 خاتمة (أحرف وأرقام) تعبر عن رمز البلد ورمز البنك ورقم حساب العميل بالبنك إضافة إلى خاتمتين للتأكد من صحة رقم الأيبان.

التسويق مع البنوك

وقال المحافظ انه في أعقاب ذلك تم وضع خطة لتنفيذ المشروع حيث تم البدء فيها بالتنسيق مع البنوك المحلية وجار متابعة تنفيذ مراحلها المختلفة من قبل البنك المركزي ويشمل نطاق تطبيق نظام



الشيخ سالم العبدالعزيم

«أيبان» جميع الحسابات المتعلقة بالتحويلات المالية الصادرة والواردة. وأضاف أن نظام «أيبان» يشمل التحويلات المالية المحلية والدولية وبذلك يتم تحقيق العديد من المزايا

والمنافع للقطاع المصرفي وأهمها تيسير الإجراءات الخاصة بتحويلات البنوك الصادرة والواردة سواء على المستوى المحلي أو الدولي وتحقيق سلامة المعلومات المالية التي تتضمنها التحويلات المصرفية والمساهمة في تطبيق عمليات التنفيذ الآلي المباشر وتنفيذ التحويلات المالية بالسرعة والدقة المطلوبتين فضلاً عن خفض التكاليف من خلال الحد من التدخل اليدوي وتحقيق مستوى عال من الدقة للتقارير المالية التحليلية الصادرة عن أنظمة الدفع.

هيكله الأيبان

وأفاد الشيخ سالم العبدالعزيم بأن البنك المركزي سيسجل هيكله الأيبان للكويت لدى مؤسسة سوفيت وهي سلطة تسجيل الأيبان وذلك للعمل به اعتباراً من بداية عام 2011.

وذكر أن الجهاز المصرفي بالكويت سيكون مستعداً لتطبيق نظام «أيبان» اعتباراً من ذلك التاريخ حيث قامت البنوك بتطوير أنظمتها الآلية لضمان سلامة التطبيق إلى جانب ذلك سيتم خلال الفترة القادمة البدء في حملة إعلامية على مستوى الجهاز المصرفي لتوعية جمهور المتعاملين بنظام «أيبان» وأهميته تطبيقه.

وأكد حرص بنك الكويت المركزي على مواكبة التطورات الحديثة وذلك في سبيل تطبيق أفضل الممارسات الدولية بما يحقق التقدم والإرتقاء بأداء الجهاز المصرفي الكويتي.

في إطار عملية إعادة جدولة ديونها البالغة 395 مليون دينار

«أعيان» تعزز سداد 110 ملايين دينار من ديونها وفقاً لـ 4 مراحل

بقيمة 10 ملايين دينار عن طريق إصدار 100 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم يتم تخصيصها للمساهمين الحاليين على أن تكون الأولوية لهم، وفي حال عدم التغطية يتم عرض هذه الأسهم على مساهمين إستراتيجيين.

ثالثاً: تحويل 50 مليون دينار من المديونية إلى رأسمال الشركة في صورة أسهم يمتلكها الدائنون.

رابعاً: تكوين محفظة بقيمة 50 مليون دينار، حيث سيتم تجميع الدفعات الشهرية في هذه المحفظة ومن ثم سداد هذه القيمة للدائنين. وأشارت المصادر إلى انه سيتم سداد باقي المديونية والبالغة 285 مليون دينار على مدار السنوات الـ 5 مدة السداد المتفق عليها في الخطة.



شريف حمدي

علمت «الأنباء»

من مصادر مطلعة ان شركة أعيان للإجارة والاستثمار ديوار من مديونيتها البالغة 395 مليون دينار من خلال 4 مراحل رئيسية، وذلك في إطار إعادة هيكلة ديون الشركة التي من

المختظر توقيع عقودها بعد عيد الفطر وبعد حصول الشركة على موافقة الدائنين على الخطة.

وقالت المصادر ان المراحل الـ 4 ستكون على النحو التالي من الترتيب: أولاً: توقيع عقود إعادة الجدولة مع الدائنين لمدة 5 سنوات. ثانياً: زيادة رأسمال الشركة

تنهي التخرج من مصنع الأدوية بمصر في نوفمبر المقبل

عبدالله القبندي يغادر «الرتاج القابضة» وانتخاب علي الدبوس رئيساً لمجلس الإدارة

عبدالله القبندي فضل مغادرة الشركة للتفرغ لأعماله الخاصة.

وكشفت المصادر ان «الرتاج القابضة» لن تغير من استراتيجيتها، متوقعة ان تنتهي من التخرج نهائياً من مصنع الادوية بمصر في نوفمبر المقبل بتحقيق 20٪ ربحية عن التخرج.

وأفادت ذات المصادر بان «الرتاج القابضة» تنوي التخرج من جزء من مصنعها الثاني بمصر وذلك لغرض توفير السيولة.

من المصادر مطلعة ان شركة الرتاج القابضة اعادت تشكيل مجلس ادارتها وذلك بانتخاب علي مبارك الدبوس رئيساً لمجلس الادارة وعضواً منتدبا للشركة بدلاً من عبدالله القبندي، وفهد سالم الكنيمش نائباً لرئيس مجلس الادارة وعضوية كل من سعود الرجوعيد واحمد الغريراوي وفضالة الفضالة وجهاد القبندي وعبدالله السويلم، لافتة الى ان

من الغيبي

علمت «الأنباء»

قيمه 25 مليون دولار ويبدأ اعتباراً من سبتمبر المقبل

وكالة الدفاع اللوجيستية الأميركية تمنح «أجيليتي» 6 أشهر إضافية لعقد التخزين والتوزيع

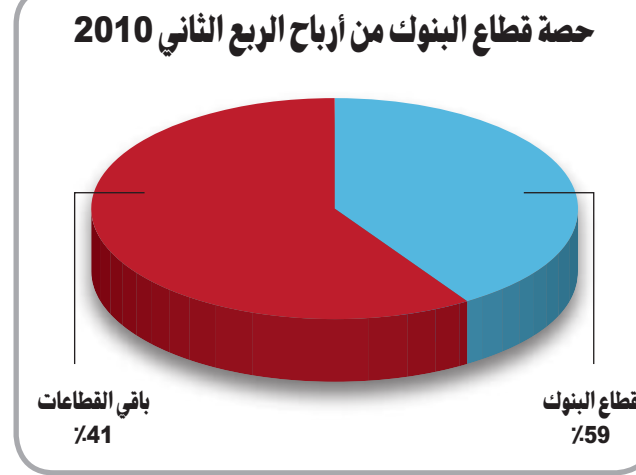
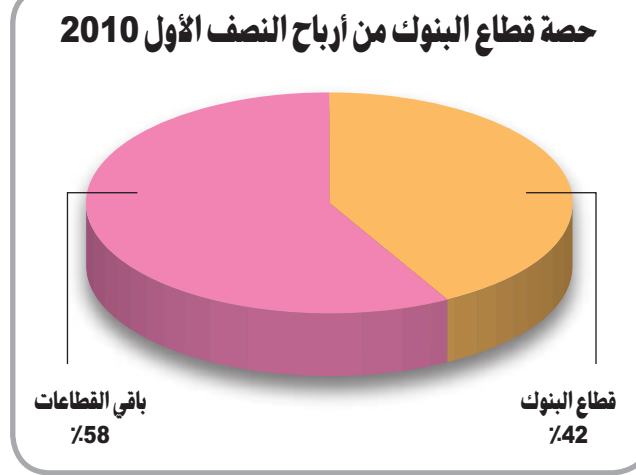


لدعم عملياتها في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا.

في الكويت، وأيضاً بتزويد وكالة الدفاع اللوجيستية بنظام متكامل لإدارة التخزين

أعلنت شركة أجيليتي أن وكالة الدفاع اللوجيستية الأميركية قد قامت بمنحها ستة أشهر إضافية تبدأ في سبتمبر 2010، لعقد خدمات التخزين والتوزيع في مجمع مستودعات التوزيع الدفاعي في الكويت وجنوب غرب آسيا بقيمة 25 مليون دولار.

وقالت الشركة في بيان صحفي انه بموجب هذا العقد ستقوم «أجيليتي» بتقديم الحلول اللوجيستية المتكاملة من خلال مرافقها المتواجدة



تحليل مختصر لنتائج الربع الثاني والنصف الأول 2010

بيان	الربع الأول 2010	النصف الأول 2010	الحصة
قطاع البنوك	127	259	42%
باقي القطاعات*	89	358	58%
الاجمالي	216	617	100%

* باستثناء أرباح صفة بيع زين أفريقيا والمقدرة بمبلغ 788 مليون دينار.

الموظفين على إقضاء الممارسات المشبوهة في الشركات التي يعملون بها، وقد جاء هذا القرار بعد إخفاق الجهات الرقابية الرسمية في اكتشاف العديد من حالات التلاعب الخطيرة، والتي كان لها تداعيات جسيمة على الاقتصاد الأمريكي وبالتبعية العالمي.

واعتبر التقرير أن هناك ضرورة لتطبيق تشريع ممل في الكويت، حيث تفتشت فنون التلاعب والإجرام المالي بشكل خيالي، مما يصعب السيطرة عليه من خلال الأجهزة الرقابية والتنظيمية التقليدية، والتي أصبح بعضها منهارة، وبعضها الآخر في طريقه للانهار، ومن هذا المطلق، فإن هيئة سوق المال، التي طال انتظاراتها، مطالبة بالأخذ بقرار المكافآت المالية للموظفين الذين يقدمون معلومات عن عمليات مشبوهة في الشركات التي يعملون بها، كما يجب أن يشمل هذا التنظيم أي فرد أو جهة لديها معلومات عن شبهات في شركات مدرجة أو غير مدرجة، وألا يقتصر ذلك على موظفي تلك الشركات، حيث انه من خلال التطبيق الصحيح لمثل تلك التشريعات سيتم الحد من الجرائم المالية بشكل كبير جداً، والتي ترتكب الآن دون حسيب أو رقيب.

مسبب من جهة أخرى، فإن بنك الكويت المركزي مهيا حالياً لتطبيق مثل تلك الأدوات الرقابية، وذلك على البنوك وشركات الاستثمار الخاصة لرعايته، ومن دون انتظار التطبيق العام على الشركات، سواء من جانب هيئة سوق المال الأميركية بوضع مكافآت مالية لكل من يقدم معلومات عن عمليات تلاعب تضر بمصلحة المستثمرين، وذلك بما يتراوح بين 10 و30٪ من الاموال المستردة، وقد تم تشريع هذا القرار لحد

عموما عند استبعاد قطاع البنوك والأرباح الاستثنائية لصفقة «زين أفريقيا».

لماذا لم تشكل هيئة سوق المال؟

مضت ثلاثة أشهر تقريبا على الموعد النهائي لتشكيل هيئة سوق المال وفقا للقانون، ولم تتم تسمية رئيسها وعضائها حتى الآن، ما يعد إشكالا كبيرا في حقيقة الأمر، وربما تكون من الأسباب الجوهرية لتأخر التشكيل، ندرة العناصر المؤهلة لشغل تلك المناصب الحساسة.

ولفت «الجمان» إلى انه ربما يعجب البعض من ندرة المؤهلين لشغل مناصب مفوضي هيئة سوق المال، باعتبار أن الكويت عريقة في تاريخها التجاري ومؤسستها الاقتصادية وغيرها من عناصر الألفية بالمقارنة مع دول الجوار، ومع دول مجلس التعاون حديثا، والذي من المؤكد أنه أقرز كفاءات كثيرة في مجال المال والأعمال، حيث يتساءل الكثيرون: أين تخترت تلك الفرقة الوطنية الغزيرة من الكفاءات البشرية؟

الجواب المباشر والصريح: «انه تم القضاء عليها على مدى العقود الأربعة الماضية، وذلك جراء تفشي الفساد والتخلف واللامبالاة، حيث تحولت العمليات الكويتية الجبارة في

مستوى 583 مليون دينار، فقد كانت قريبة من الأرقام الفعلية، والتي بلغت 617 مليون دينار، حيث بلغت نسبة الاختلاف ما بين التوقع والواقع 6٪ فقط. وأشار التقرير إلى أن 193 شركة أعلنت نتائجها حتى تاريخه، حيث تخلفت حتى الآن 5 شركات عن إعلان نتائجها، بالإضافة لعدد 12 شركة كانت متخلفة منذ فترة طويلة نسبيا، و16 شركة لا يتوافق عملها المالي مع السنة الميلادية.

قراءة في النتائج

أشار «الجمان» إلى أن هذه النتائج الأولية هي نتيجة لتفاعل متغيرات إيجابية وسلبية، ومن المتغيرات الإيجابية تحسن نتائج البنوك بمعدل 55٪ للربع الثاني وبنسبة 16٪ للنصف الأول، والذي يرجع إلى خفض بناء الخصصات بشكل عام، وليس النمو في العمليات التشغيلية، أما أداء القطاعات الأخرى وعددها 8 قطاعات، فقد كانت حصصها هزيلة للغاية، حيث لم تشكل أرباحها سوى 41٪ من النتائج المجملة للربع الثاني في مقابل 59٪ لقطاع البنوك، بينما تحسنت بعض الشيء حصة القطاعات الخفيفة للنصف الأول لتبلغ 58٪ مقابل 42٪ للبنوك، حيث أن تلك التحليلات تؤكد الضعف الكبير في نتائج الشركات المدرجة

تقرير

قال تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية عن سوق الكويت للأوراق المالية، أن أداء مؤشري السوق تباين خلال أغسطس الجاري، حيث ارتفع الوزني بمعدل 4,0٪، بينما ارتفع السعري بشكل طفيف بمعدل 0,02٪، وعزا ذلك إلى تحسن أسعار أسهم البنوك بشكل ملحوظ خلال الشهر المذكور، والذي يعكس أداءها المؤشر الوزني بشكل أوضح، وذلك في مقابل استقرار نسبي لبقية الأسهم، ومعظمها أسهم صغيرة، والتي يعكس أداءها المؤشر السعري بشكل أكبر. وقد حافظ متوسط التداول اليومي على مستوياته المرتفعة عند مستوى 35,3 مليون دينار، والتي كانت مقاربة لمستوى يوليو الماضي الذي بلغ 35,6 مليون دينار، وذلك خلاف متوسط التداول المنخفض لشهر يونيو البالغ 26,6 مليون دينار.

نتائج النصف الأول والربع الثاني

وأشار «الجمان» إلى أن معظم الشركات المدرجة أعلنت نتائجها عن النصف الأول 2010 بأرباح مجمعة بلغت 1,405 مليار دينار بالمقارنة مع 658 مليون دينار للنصف الأول 2009 بنمو بلغ 114٪، لافتا إلى أن أرباح النصف الأول 2010 تتضمن أرباحا استثنائية بنحو 788 مليون دينار ناتجة عن صفقة بيع «زين أفريقيا»، وبالتالي، فإن الأرباح الجمعة للنصف الأول 2010 دون مؤثرات هذه الصفقة تبلغ 617 مليون دينار، أي بانخفاض 6٪ عن أرباح النصف المقابل من العام الماضي. أما الأرباح المجمعة للربع الثاني 2010، فقد بلغت 1,004 مليارات دينار، وباستبعاد أثر أرباح بيع «زين أفريقيا» الاستثنائية التي تم الاعتراف بها في الربع المذكور تكون أرباح هذا الربع 216 مليون دينار، أي بانخفاض 55٪ عن الأرباح المتأخرة في الربع الثاني 2009.

ولفت «الجمان» إلى أن أرباح الربع الثاني 2010 كانت قريبة جدا من التوقعات التي أصدرها بتاريخ 2010/6/29، حيث تم تقديرها عند مستوى 200 مليون دينار، والتي كانت منخفضة عن الأرقام الفعلية بمقدار 16 مليون دينار، أي بنسبة انحراف بلغت 8٪ فقط، أما التوقعات للنصف الأول 2010، والتي كانت عند

الخاص بمقدار 4,3 مليارات ريال في يوليو بالمقارنة مع شهر يونيو. وفي جانب الاقتصاد الكلي أظهر التقرير تراجع النمو في كتلة العرض النقدي إلى أدنى مستوى في أحد عشر عاما، حيث نما المعروض النقدي بنسبة 2,3٪، في يوليو.

دبي - الأسواق: نت: كشف التقرير الشهري لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) عن ارتفاع أرباح المصارف السعودية في شهر يوليو الماضي إلى 2,77 مليار ريال، وهو أعلى رقم للأرباح منذ سبعة أشهر، وأظهر تقرير ساما ارتفاع إقراض المصارف السعودية للقطاع

سجلت أعلى مستوى في سبعة أشهر

ارتفاع أرباح المصارف السعودية إلى 2,77 مليار ريال يوليو الماضي